المحلفه المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم ان لا يراد باللزوم السعة وبالملزوم المتبوع
وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزوم به بالمعنى المعتبر عند اهل هذا الفن فتامل قوله
بالامر بالعكس الذي يقتضيه ما سبق ان يكون المراد بالعكس ان دلالة الشيء على جزئيه اوضح
من دلالته على جزئه مثلا يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لاحتياجه
في افادة وان الدليل لا يدل عليه بل انما يدل على ان فهم الجسم من الانسان سابق على فهم الحيوان منه
فلا بد ان يراد بالعكس هو عكس ما يتضمنه الكلام السابق فانه فهم منه ضمنا ان دلالة الشيء على جزئه
اوضح من دلالته على جزء جزئه لكن الامر يدل على ان يكون بالعكس قوله لكن المراد هاهنا انتقال
الذهن الخ كانه اشار بقوله هاهنا الى مصطلح اهل البيان والدليل عليه ما قال العلامة السكاكي
من ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتاتى الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى
الى معنى بسبب علاقة بينهما وح لا يضره دستار شارح المطالع لهذا القول وانهم صرحوا بان التضمن لازم
للمطابقة لان ذلك مبني على اصطلاح اهل الميزان قوله ثم اللفظ الخ مبني على ان دلالات التسمية وضعية
قال السيد قدس سره في شرح المفتاح الصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ
بواسطة الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع
له اليه في الجملة وهو المسمى باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان
استعمل في لازمه فاما ان يكون هناك علاقة المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ان كان
معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة
فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة ويظهر من هذا ان
التشبيه اصل حقيق من اصول هذا الفن لا لان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من
النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى قوله او غير ذلك كانه اراد به التجريد وهو مع نحو جاء
زيد وعمرو ان جوز دخوله في التسمية قوله لئلا يعود الى الخ التسمية المذكورة نعم ان الظاهر
من الضمير رجوعه الى المذكور خلاف الظاهر وفيه نظر لان الظاهر في المعرفة اذا اعيدت ان يكون عين
الاولى لان الاصل في اللام هو العهد فلا فرق بينها وبين الضمير في ذلك وفي انه يجوز في
كل منهما بالقرينة مخالفة الاصل وغاية ما قيل في الفصل انه لو كان المعهود بالثاني هو الاول
لكان مقتضى الظاهر هو الضمير لسبق المرجع فلما عدل عنه الى الظاهر امكن اعتبار هذه النكتة
فيه قوله وما يقال ان المعرفة الخ قالوا الاسم اذا ذكر مرتين فان كان معرفا فيهما فالثاني
عين الاول دلالة على المعهود الذي هو الاصل وان كان منكرا فيهما فالثاني غير الاول والاول فقط نكرة
فكالقسم الاول وعكسه يرجع الى القرائن ونقض هذه القاعدة في الاول بقوله تعالى هل
جزاء الاحسان الا الاحسان والثاني بقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وفي
الثالث بقوله تعالى ويؤت كل ذي فضل فضله فالحق انها اغلبية قوله وهذا اشارة الى الخ كانه
لم يرد به الاعتراض على المصنف حيث لم يشر الى نقض التعريف لكن ينبغي ان يقيد ما يشمله التعريف
بما يقصد به الدلالة على المشاركة المذكورة كما يشعر به نسبة الدلالة الى المتكلم في تفسيرها الذي
ذكره فقول الجاني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة احدهما

الاخر

بحث التشبيه

٧٤

للاخر في المجيء فالمتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به المخاطب على مشاركة امر لامر
في معنى لما عرفت من اشعار تفسير هذه الدلالة بالقصد فلا يكون من التشبيه والاظهر منه هذا
ولكن الشان في ان مثل ذلك هل يسمى في اللغة تشبيها تامل فيه قوله لولا دلالة الحال الخ اي الكلام
اي لولا القرينة الحالية والمقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم ان في هذه عبارة الكشاف
وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة ووجه بان خلو
الكلام عن المستعار له اي المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازي اي المستعار له
وان عدم القرينة مصحح لان يراد المعنى الاصلي اي المستعار منه فيكون مجموع الخلو عن ذكر المنقول اليه
وعدم تلك القرينة متعلق بصلاحيته للمعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لاتصل
كل شرط بمشروطه وقد يوجه بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة
وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل
وهذا لا ينافي ان ارادة الحقيقة على القطع بحسب الظ كما نص في الاصول قوله واطلاق لفظ الاركان
يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو عين الدلالة قوله اما باعتبار انها ماخوذة
في تعريفه هذا بناء على ما قال في المطول انه ينبغي ان يراد في التعريف بالكاف ونحوها ليخرج عنه
نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وينبغي ان يعلم انه اذا اريد ذلك اغنى عن قولنا في تمام التعريف
الذي ذكره الشارح بوجه الاستعارة الخ قوله وفي ذلك تسامح قال الكرماني انه لا تسامح في جعل
الصوت الضعيف مسموعا قوله الملكة التي الخ ويجوز ان يراد ايضا الاصول والقواعد قوله كما في
قولنا العلم كالحس اي كالفائدة التي في قولنا العلم كالحس اي كالفائدة التي في قولنا العلم
كالحس قوله عما من شانه اي عما يكون من امره وصفة الحيوة بالفعل ويكون الموت عدم ملكة كما في
العمى الطاري على البصر اي كمطلق البصر العمى ويلزم كون عدم الحيوة عن الجسم عند استعداده
لها موتا فيرجع معناه الى المذكور في عامة الكتب من ان الموت عدم الحيوة عما يتصف بها وقد نقل
العلامة على ظاهره محتمل المكان قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما
انتقاض المفسرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا محمول على المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة فان قيل
كيف يكون الموت عدميا وقد ورد في القران خلق الموت والحياة والعدمي لا يوصف بكونه مخلوقا
اجيب بان المراد بالخلق التقدير وهو متعلق بالوجودي والعدمي جميعا ولو سلم فالمراد خلق
اسباب الموت على حذف المضاف وهو كثير قوله يصدر عنها اي يصدر عن النفس افعال شبيهة
قوله والا فالمحسوس اصل المعقول فيه ان اصالة المحسوس للمعقول انما هي باعتبار العلم به
وادراكه لا مطلقا كما يشعر به تعليله فالتشبيه انما يقتضي اصالة المشبه به في وجه الشبه
لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا ثم
تشبيه العطر بالخلق هاهنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه اصل فيه الكلام
مبالغة واحتياج الى التقدير وان اعتبر التشبيه في الحس والمراد العطرية فالمشبه به اصل كما هو
المعهود والحاجة الى التكلف ثم ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض
المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة وضوحه كما ان اصالة الذي هو محسوس مخصوص فيشبه
محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه لذلك المعقول ويمكن ان يجاب بان المعقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)